«الإطفاء» تسيطر على حريق مجمع تجاري في «الضجيج»

6

طالب بتوفير ممرضين في كل مدرسة

الحويلة يقترح عمل دورة إسعافات أولية لكل معلم تربية بدنية

تقدم النائب د. محمد الحويلة باقتراح قال فيه :

تشهد بعض المدارس في الكويت حالات طارئة للطلاب من حوادث واصابات يذهب ضحيتها أطفال نتيجة عدم المام المعلمين بالإسعافات الأولية، وكذلك تأخر سيارات الإسعاف لذا يجب أن يتم تأهيل المعلمين بحيث يكونون قادرين على التعامل مع الحالات الطارئة التي يتعرض لها الطلاب والطالبات خاصة في المراحل الاولى للتعليم من خلال دورات تدريبية تتعلق بمبادئ الاسعافات الاولية للأمن والسلامة.

ولكي تسير العملية التعليمية بشكل صحيح لابد من توفر البيئة الصحية والنفسية المناسبة لأبنائنا الطلاب لكي يستقبلوا التعليم بشكل واف خصوصا في المرحلة الابتدائية التي هي بداية الطالب لاستقبال التعليم، ومن أجل ذلك ولتلافي الحالات الصحية الطارئة التي تحدث فجأة في المدارس.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي برجاء التفضل بعرضه على مجلس الامة الموقر

نص الاقتراح

عمل دورة اسعافات أولية لكل معلم تربية بدنية، تساهم في اسعاف الطلاب عند الحاجة، مع توفير ممرض للبنين وممرضة للبنات دائمة في كل مدرسة.

محمد الحويلة

طلب من الرشيدي تزويده بأعداد المواطنين العاملين في القطاع

الدلال يسأل عن أسباب رفض شركات النفط تعيين الكويتيين من خريجي هندسة البترول

وجه النائب محمد الدلال سؤالا الى وزير النفط ووزير الكهرباء والماء قال فيه : الكويت دولة نفطية ويعد النفط ومصادر الطاقة الأخرى المورد الرئيسي بعد الله في دعم ميزانية الدولة كما أن القطاع النفطي من القطاعات الكبيرة على مستوى الأداء والفاعلية والتوظيف ، ونظراً لأهمية هذا القطاع مما يستوجب معه أن يكون لتوظيف المواطنين أولوية ، وقد لوحظ مؤخراً عدم قيام شركات القطاع النفطي بالموافقة علي المتقدمين للعمل في القطاع النفطي من المواطنين من خريجي التخصصات (هندسة البترول – هندسة الكيميائية) سوء تخرجوا من جامعة الكويت أو من غيرها من الجامعات داخل وخارج الكويت وقد أدى هذا الأمر إلى تنامى ظاهرة عدم توظيف الكويتيين من تلك التخصصات في أجهزة الدولة الأخرى نظراً لطبيعة هذه التخصصات وهو ما يعد مشكلة كبيرة لخريجي تخصصات هندسة البترول و الهندسة الكيميائية من المواطنين وانعكاس ذلك السلبي على الخريجين وأهاليهم ، لذا يرجى افادتنا بالتالي :

–1 يرجى تزويدي بأعداد الكويتيين العاملين في شركات القطاع النفطي كل شركة على حده ممن يحمل شهادات تخصص هندسة البترول – الهندسة الكيميائية من العاملين حالياً في تلك الشركات كما يرجى تزويدي بأعداد العاملين في كل شركة من شركات القطاع النفطي والذين يحملون شهادات (هندسة البترول – الهندسة الكيميائية) من الوافدين وتحديد نسبة الوافدين من الكويتيين في كل شركة من شركات القطاع.

–2 ما هي أسباب قيام شركات القطاع النفطي بعدم قبول خريجين من تخصصات (هندسة البترول – الهندسة الكيميائية) المواطنين في 3 سنوات الماضية مع توضيح الأرقام المطلوب تعينهما من تلك التخصصات في كل شركة من شركات القطاع النفطي في 3 سنوات الماضية.

–3 ما هي خطط وزارة النفط وشركات القطاع النفطي لاستيعاب عدد أكبر من خريجي تخصصات (هندسة البترول – الهندسة الكيميائية) من المواطنين في السنوات القادمة وهل يوجد خطط أو تصورات لزيادة عدد المطلوب توظيفهم من تلك التخصصات في شركات القطاع النفطي.

محمد الدلال

حسب حاجة ومتطلبات سوق العمل في التخصصات العلمية والإدارية والفنية

أبل يسأل الصالح عن خطط «ديوان الخدمة» للتعيينات خلال السنوات الخمس المقبلة

وجه النائب د.خليل عبد الله أبل سؤالا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء انس الصالح عن الخطط والدراسات التي أعدها ديوان الخدمة المدنية للتعيينات خلال السنوات الخمس المقبلة في الجهات الحكومية.

ونص السؤال على ما يلي:

الاستفسار عن الخطط والدراسات التي أعدها ديوان الخدمة المدنية للتعيينات خلال السنوات الخمس المقبلة في الجهات الحكومية حسب حاجة ومتطلبات سوق العمل في التخصصات العلمية والإدارية والفنية.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي : –

–1 هل لدى ديوان الخدمة المدنية خطة أو دراسة خلال السنوات الخمس المقبلة تم وضعها لمعرفة حاجة سوق العمل في القطاعات الحكومية المختلفة لتعين الخريجين الجامعيين وحملة الدبلوم وحملة الشهادة الثانوية العامة في الوظائف العلمية والإدارية والفنية؟ إذا كانت الإجابة نعم فيرجى تزويدي بهذه الدراسة أو الخطة مع بيان التخصصات التي يحتاجها سوق العمل بالقطاعات الحكومية المختلفة، وكيفية سد هذه الشواغر الوظيفية.

–2 هل هناك تنسيق بين ديوان الخدمة المدنية مع جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب والكليات والمعاهد الحكومية والجامعات الخاصة لتوجيهها نحو التخصصات ومخرجات التعليم التي يحتاجها سوق العمل بالقطاع الحكومي خلال السنوات الخمس المقبلة؟ إذا كانت الإجابة نعم فيرجى تزويدي بما تم الاتفاق عليه بين هذه الأطراف، وأما إذا كانت الإجابة النفي فما الموانع من وجود خطة أو تنسيق بهذا الشأن؟

د.خليل عبد الله أبل

استفسر من الحجرف عن الضرر على المال العام أو تفويت الاستفادة على المواطنين للاكتتاب

المطيري : ماهي الأسانيد القانونية لطرح مشروعات المرافق السياحية المنتهية عقودها ؟

وجه النائب ماجد المطيري سؤالا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية قال فيه : بناء على ما جاء بإفادتكم الواردة في ردكم بشأن سؤالي المتعلق بالخلاف المتعلق بالمشروعات المنتهية عقودها بين وزارة المالية وشركة المشروعات السياحية من جهة وادارة الفتوى والتشريع وديوان المحاسبة من جهة اخرى.

1 – وعليه أرجو تزويدي بقرار مجلس الوزراء الحاسم لهذا الخلاف الى جانب قراراته السابقة حول هذا الموضوع وكذلك جميع المراسلات والمخاطبات التي وردتكم من قبل الجهات الرقابية بهذا الشأن؟

2 – كذلك أرجو الايضاح هل هناك ضرر على المال العام أو تفويت الاستفادة على المواطنين للاكتتاب في تلك المشروعات في حال طرحت المواقع الاستثمارية لشركة المشروعات السياحية طبقا للقانون رقم 105 لسنة 1980 بشأن نظام أملاك الدولة، وايضا إثر ذلك في تم طرحها وفق قانون الشراكة 116 لسنة 2014؟

3 – ماهي الاسانيد القانونية التي اجازت لوزارة المالية طرح مشروعات المرافق السياحية المنتهية عقودها وفقا لقانون 105 لسنة 1980؟

4 – هل يوجد ما يمنع أو يحول دون طرح العقود المنتهية وفقا لقانون الشراكة 116 لسنة 2014 سواء آراء قانونية قدمت من الجهات المعنية او نصوص قانونية؟ مع تزويدي بها إن وجدت؟

5 – هل تم الاستناد الى قرار طرحها بهذا الشكل المخالف للقانون بناءاً على العقد المبرم بين وزارة المالية مع شركة المشروعات السياحية رقم 14325 الذي تم ابرامه بتاريخ 28 / 4 / 2009؟ مع تزويدي بنسخة من هذا العقد؟

ماجد المطيري

طالب بوضع إشارة للمشاة وعمل خطوط أرضية ومطبات صناعية

البابطين يقترح صرف بدلات الخطر والعدوى والتلوث للمستحقين من الفنيين في «الصحة»

قدم النائب عبدالوهاب البابطين اقتراحا برغبة بصرف بدلات الخطر والعدوى والتلوث والضوضاء للمستحقين من الفنيين من وزارة الصحة.

ونص الاقتراح على ما يلي:

تطبيقا لقرار مجلس الخدمة المدنية رقم (13) لسنة 2012 بشأن منح بدل خطر وبدل عدوى وبدل تلوث وبدل ضوضاء للعاملين في بعض الجهات الحكومية، ولرفع الضرر الواقع على الفنيين العاملين في وزارة الصحة في المختبرات الطبية والأشعة والعلاج الطبيعي إثر عدم صرف هذه البدلات بالرغم من استحقاقهم لها نظرا لطبيعة الأعمال المكلفين بها، لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

«صرف بدلات الخطر والعدوى والتلوث والضوضاء لجميع المستحقين من الفنيين من موظفي وزارة الصحة».

و قدم البابطين اقتراحا برغبة بوضع إشارة للمشاة في شارع الفردوس المؤدي إلى بوابات كليتي الهندسة والعلوم وعمل خطوط أرضية ومطبات صناعية مقابل فرع جمعية الخالدية الواقع في قطعة (3).

ونص الاقتراح على ما يلي:

نظرا لما تسببه مواقف جامعة الكويت في منطقة الخالدية من إرباك سواء للطلبة أو للموظفين أو لسكان المنازل المحاذية والمقابلة لهذه المواقع، ناهيك عن الازعاج المروري حول هذه المواقع لقصور السعة المكانية من جانب وضخامة أعداد الطلبة الدارسين في كليتي الهندسة والعلوم من جانب آخر، والذي نتج على إثره سلبيات عدة منها وقوع حوادث أدت إلى إزهاق أرواح أبنائنا الطلبة والتي كان آخرها الحادث الذي تعرضت له المغفور لها بإذن الله الطالبة إيمان العنزي، وأيضا ما يتعلق بالمخالفات المرورية التي يتعرض لها الطلبة نتيجة الوقوف الخاطئ لقلة المواقف المخصصة لهم سعيا منهم للحاق بمحاضراتهم الدراسية، لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

1 – وضع إشارة للمشاة في شارع الفردوس المؤدي إلى بوابات كليتي الهندسة والعلوم.

2 – عمل خطوط أرضية ومطبات صناعية مقابل فرع جمعية الخالدية الواقع في قطعة (3).

عبدالوهاب البابطين

لتمويل السكن الخاص من قبل البنوك المحلية

خالد العتيبي يسأل وزير المالية عن مشروع الرهن وتأثيره على سوق العقار

وجه النائب خالد العتيبي سؤالاً إلى وزير المالية د. نايف الحجرف عن سبب إعداد البنك المركزي دراسة لإعداد مسودة مشروع الرهن العقاري وإشراك البنوك في تقديم كامل مبلغ التمويل العقاري.

ونص السؤال على ما يلي:

طالعتنا وسائل الإعلام في الأيام الماضية عن انتهاء احدى اللجان برئاسة بنك الكويت المركزي، من إعداد مسودة مشروع الرهن العقاري، يتم بمقتضاه تمويل السكن الخاص من قبل البنوك المحلية بتقديم كامل مبلغ التمويل العقاري على ان تعوض الحكومة البنوك بتحمّل الفائدة عن التمويل المدعوم الذي تقدمه، نيابة عن المستفيد.

وأشارت الدراسة أيضا إلى انه بمقتضى هذا النظام سيتخلى بنك الائتمان عن دوره الذي يؤديه حاليا ومنذ سنوات بعد أن تغطي البنوك أي تمويلات عقارية يطلبها العميل.

لذا يرجى إفادتي بالآتي :

1. ما الأسباب التي دعت البنك المركزي الى إجراء هذه الدراسة وإشراك البنوك بالرهن العقاري لاسيما ان بنك الائتمان يقوم بعمله بشكل جيد؟

2. ما دور بنك الائتمان في حالة اقتناع الجهات الحكومية بهذا المقترح وتنفيذه، وتخلي بنك الائتمان عن دوره التقليدي في تمويل القروض المقسطة للمستحقين؟ وما مصير العاملين في البنك والإدارات التابعة له بعد إسناد عمله للبنوك التقليدية؟

3. نمى إلى علمي ان الحكومة ستعوض البنوك بتحمّل الفائدة عن التمويل المدعوم الذي تقدمه، نيابة عن المستفيد، فكيف ستتحمل الحكومة هذه الفائدة؟ وكم تبلغ نسبتها؟ وما الآلية المقترحة لذلك؟

4. هل ستمس المزايا التمويلية والافتراضية التي يحصل عليها المواطن في الوقت الحالي من بنك الائتمان؟ وماذا عن حقوق المواطن في فترات السداد المعمول بها حاليا وموقف العملاء الحاليين والسابقين المتعاملين مع بنك الائتمان؟

5. من سيحدد سقف التمويل للمواطن وما العوامل التي على أساسها سيحدد هذا السقف؟، وكيف سيكون وضع المعسرين والمتعثرين من هذا النظام الجديد؟

6. في حال إقرار هذا القانون ما مصير ميزانية بنك الائتمان السنوية التي تقدمها الحكومة للمجلس؟ وهل سيتعارض هذا التوجه مع ما اقره المجلس من زيادة ميزانية البنك لكي تتناسب مع ما يدرج في ميزانية بنك الائتمان من زيادة توزيعات القسائم الحكومية وغيرها؟

7. الدراسة التي أجراها البنك المركزي مع ذكر أسماء أعضاء اللجنة و الجهات الأجنبية التي شاركت في إعدادها (إن وجدت).

8. ما الضمانات التي ستحصل عليها البنوك من المواطن مقابل التمويل العقاري؟ وهل ستمتنع البنوك عن التمويل في حال لم تكن هناك ضمانات كافية لها؟

9. هل شملت الدراسة تأثير هذا النظام الجديد على سوق العقار وأسعاره وخطط البناء في المدن الجديدة، وأوضاع الطبقة المتوسطة والتي هي بمجملها أغلب ما يتكون منه المجتمع الكويتي؟

خالد العتيبي

طالب بمساواتهم بالكوادر الطبية الأخرى

الدمخي يسأل وزير الصحة عن سبب عدم إقرار الهيكل التنظيمي لفنيي المختبرات

وجه النائب الدكتور د.عادل الدمخي سؤالاً إلى وزير الصحة الشيخ الدكتور باسل الحمود عن أسباب عدم إقرار الهيكل التنظيمي لفنيي المختبرات الطبية.

ونص السؤال على ما يلي: إن دور فنيي المختبرات الطبية كبير في المساعدة على تشخيص حالة المرضى وبما أنهم لا يقلون أهمية عن بقية الكوادر الطبية الأخرى.

لذا يرجى إفادتي بما يلي:

1 – هل نظر في إقرار التوصيف الوظيفي والهيكل التنظيمي لفنيي المختبرات الطبية، ومساواتهم بالكوادر الطبية الأخرى مثل (الصيدلة –العلاج الطبيعي)؟

2 – ما أسباب عدم إقرار التوصيف الوظيفي والهيكل التنظيمي لهم؟

د.عادل الدمخي

طالب بإلغاء تعميم ديوان الخدمة المدنية رقم 7 لسنة 2016

الدوسري يقترح إعادة العمل بقرار منح الموظفين إجازة تحضير وتأدية الامتحانات براتب كامل

تقدم النائب ناصر الدوسري بإقتراح برغبة لإلغاء تعميم ديوان الخدمة المدنية رقم 7 لسنة 2016 القاضي بإلغاء إجازة تحضير وتأدية الإختبارات لمخالفة هذا التعميم لروح الدستور الذي كفل وشجع التعليم.

وقال في اقتراحه : بناء على اقتراح مستغرب وغير مدروس من وزارة التعليم العالي بإلغاء أجازة تحضير وتأدية الامتحان للموظفين الكويتيين العاملين بالدولة، أصدر ديوان الخدمة المدنية التعميم رقم 7 لسنة 2016 بشأن الغاء أجازة تحضير وتأدية الامتحان، ولما كان هذا التعميم يخالف روح الدستور الكويتي الذي كفل وشجع الجميع على التعليم، وحرم التعميم الكثير من الراغبين في استكمال دراستهم، أتقدم بالاقتراح برغبة التالي، برجاء عرضه على مجلسكم الموقر.

نص الإقتراح

إلغاء تعميم ديوان الخدمة المدنية رقم 7 لسنة 2016 بشأن إلغاء أجازة تحضير وتأدية الامتحان، وأن يتم منح الموظفين الراغبين في استكمال دراستهم الجامعية أو العليا أجازة تحضير وتأدية الامتحانات براتب كامل، شريطة أن يلتحق الموظف بجامعة معترف بها من وزارة التعليم العالي، وأن يقدم ما يشترطه ديوان الخدمة المدنية من بيانات تثبت حضوره في الجامعة، التي يدرس بها داخل الكويت أو خارجها.